



الشيخ ناصر صباح الأحمد وصفاء الهاشم ود.محمد الهاشل



الشيخ ناصر صباح الأحمد وصالح خورشيد وفهد الراشد وسارة أكبر وفيميل المدالج أثناء المؤتمر الصحفي

المشروع هو سور الكويت الخامس ويخضع كلياً إلى سيادة الكويت ودستورها

مشروع الشمال يجب أن يكون مرناً لاستقطاب الاستثمارات

وتشديداً على أن لا يمس هذا القانون ثوابتنا الشرعية الدستورية والنظم القانونية والاجتماعية وسيادتنا الوطنية، مشيراً إلى أن الفريق الحكومي استعرض أفكاراً اقتصادية ومالية سبق أن سمعنا بها في أكثر من مناسبة النواب.

وشدد الحريص على ضرورة أن يراعى مشروع الشمال الاقتصادي حقوق أصحاب عقود املاك الدولة القائمة فيه حالياً والوصول معهم إلى صيغة تعويضية عادلة في حال كتب للمشروع التنفيذ. بدوره، قال النائب رياض الغدسان: تم رد مشروع تطوير الجزر والحريص لوجود مواد محظورة تخالف الشريعة والدستور والعبادات والتقاليد وذلك بعد استجوابنا لوزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء السابق. وأكد الغدساني أنه مع تطوير البلد ودعم لهذا الأمر ولكن دون المساس بالثوابت الإسلامية والدستور. وفي حال تقديم نفس المواد المحظورة سوف يتقدم باستجواب للنائب الأول لوزير الدفاع. وحضر الاجتماع عدد من أعضاء المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية وأعضاء مجلس أمناء المنطقة الاقتصادية الشمالية والرئيس التنفيذي لجهز تطوير مدينة الحريص (الصبية) وجزيرة بوبيان فيصل المدالج.

السريعة؟ وأين هو القانون التأسيسي؟ فما اعرفه أننا أعدنا البك القانون الذي تم تقديمه من قبل مجموعة كانوا يظنون أنهم سيتأخرون علينا وكان عبارة عن إنشاء دولة داخل دولة وهو اخطر قانون رأينته بحياتي». وتساءلت: ما هو المقصود بإعادة مشاريع رئيسية مختارة من الكويت إلى مشروع المنطقة الاقتصادية؟ وهل المقصود هو إنشاء دولة أخرى؟ وأوضحت أن من العيارات التي يوضع تحتها الف خط هي ما تذكر الانفاق على عمليات البيع المستقبلية للخدمات والبنية التحتية. وطالبت الحكومة بالاستعداد والجهوزية عند الحضور للجنة، وإن لا تستعين باطراف لهم صلة ومصصلحة. مؤكدة عدم جواز أن تعين أعضاء في المجلس الأعلى للتخطيط ومجلس الأمناء أصحاب مصالح تنعكس مصالحهم على صياغة مواد القانون. وقالت: «لسنا ولن نكون دولة خالية من الفساد ولكن يجب أن نقتل من كمية الفساد. فكيف ونحن نرى مؤشرات بأن أطرافاً وأشخاصاً لهم مصلحة يشاركون في صياغة القانون؟»

وأكد النائب مبارك الحريص أن اجتماع اللجنة المالية اليوم حول مشروع الشمال لم تستعرض به أي تفاصيل قانونية خاصة أن هناك تحفظات

من جسر جابر فسا فوق، ولا سيما أن الحكومة حضرت ممثلة بالنائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وفريق كبير من المجلس الأعلى للتخطيط وأعضاء مجلس الأمناء والفريق الفني». وأضاف: لدينا في الكويت اختلالات هيكلية اقتصادية رهيبة واقتصاد محلي يئن وهيممة قطاع وقطاع حكومي وعجز بلغ 7.7 مليارات دينار ويتم تمويله من الاحتياطي العام كما صرح بذلك وزير المالية ولدينا استنزاف يأخذ أكثر من 5٪ سنوياً وتعليم متهاك لم يحاول احد معالجته ولدينا مناهج تعليمية تثنى أخرجت لنا مخرجات لغاية الثانوية العامة ضعيفة ولسنا قادرين على إيجاد منافذ لها في اسواق العمل ومشاكل أخرى كثيرة». وتابع: «كنت أتوقع أن يأتي الوزير بمشروع مدينة حريص تكون مقياساً ثانياً قد يحقق لنا ما نعلم به في أن يكون للكويتيين مشاريعهم الصغيرة التي يعملون بها وأن تكون طريق حريص يربط ما بين الشرق والغرب»، مستغربة أن يقتصر الاستعداد الحكومي على تقديم عرض ضعيف وحتوي جملاً خطيرة. وبيّنت أن من هذه الحمل الخطيرة ما ذكر عن أن المطلوب الموافقة السريعة على القانون التأسيسي للمشروع. وقالت: «ما المقصود بالموافقة

مشروع ينتشل الدولة وأي قانون يأتي من أجل زيادة مدخولات الدولة أو إيجاد بديل آخر، ولكننا بكل تأكيد ضد أن يغير ذلك في هوية المجتمع الكويتي أو يمس الدستور أو يخلق طبقة تجار احتكاريين جدد في منطقة بعيدة لا يمكن أن نضع إيدينا عليهم.

وبين أن النواحي الفنية يفترض أن تعرض من قبل الفريق الفني أمام مجلس الأمة لأن كل دينار سينفق في المشروع هو من أموال الكويتيين. وختتم قائلاً: «أذا أمن الشعب بهذا المشروع فسنكون معه أما إذا رفض الشعب هذا المشروع فسنكون مع الشعب».

وبدورها، رأت عضوة اللجنة المالية النائبة صفاء الهاشم أن اجتماع اللجنة اليوم كان مضيعة للوقت بسبب عدم جهوزية الحكومة لعرض رؤيتها بشأن مشروع مدينة الحريص، مؤكدة أن الفريق الحكومي لم يعرض أرقاماً أو خططا أو حتى موجزاً لبعض مواد القانون.

وقالت الهاشم في تصريح صحفي بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة «كان المفترض في اجتماع اليوم أن يعرض وزير الدفاع رؤية الكويت بشأن مدينة الحريص وكنا ننتظر ذلك على أحر من الجمر بأن تاتينا واضحة والأرقام والمسار الواضح وخارطة الطريق لكيفية تعميم المنطقة التي تمتد



جانب من الحضور خلال الاجتماع

الاجتماع ان هناك 3 نقاط لا يمكن استبعادها في أي قانون او مشروع أو قالب قانوني لهذا المشروع، مبينا ان النقاط الثلاث هي عدم المساس بالتوابت، وعدم المساس بالدستور، وعدم المساس بالمشاريع الصغيرة وحرية التجارة اي بمعنى ان لا يكون هناك اي احتكار بهذا المشروع. وأضاف: «الأمور الفنية لا بد ان تناقش وهناك من اطلق بالونات اختبار لكي يبين ان هناك نسبة توافق على ان يكون في المشروع نوع من أنواع الحرية، وبكل تأكيد هم لا يقصدون حرية التعبير بل حريات بمعنى آخر.. وشدد على أننا لسنا ضد أي

اللجنة المالية اليوم والذي كان مخصصاً لمناقشة خطة التنمية وإطار مشروع مدينة الحريص بحضور النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والفريق الحكومي. أن الحديث عن المشروع لا يزال في بدايته وفي إطار الرؤى ومحاولة جس نبض الشارع حول اتجاه الإطار القانوني للمشروع.

وأكد أنه لا يمكن الحديث من الناحية الفنية بشكل مختصر بل ان الموضوع يجب ان يطرح بنقاش عام أمام مجلس الأمة حتى يطلع الشعب الكويتي على المشروع ومدى جدواه.

وقال انه اوضح خلال

الاجتماع ان مشروع القانون من ضمن أفكاره، إلا تكون الإدارة بالضرورة كويتية بالكامل، بحيث تضم عناصر أجنبية من ذوي الخبرة لتجارب مماثلة.

من جهته، وضع النائب عبد الكريم الكندري لآراء ثلاث اسام اي إطار قانوني لمشروع مدينة الحريص، وهي عدم المساس بالتوابت، وعدم المساس بالدستور، وعدم المساس بالمشاريع الصغيرة وحرية التجارة.

وأوضح الكندري في تصريح صحفي عقب حضوره اجتماع

تبعته هذه الأحداث وتوجت هذه العلاقة وأعطتها دفعة ومرحلة جديدة في التعاون حيث تم في نوفمبر الماضي توقيع مذكرة تفاهم لتشكيل لجنة كويتية-صينية لمتابعة وتنفيذ مبادرة الرئيس الصيني لإنشاء طريق الحرير ومبادرة الجانب الكويتي لتنفيذ مدينة الحريص. وأشار المدالج إلى أن أول اجتماع تنفيذي كان في شهر فبراير الماضي من خلال وفد حكومي مكون من 35 مسؤولاً و35 من الجانب الصيني برئاسة وزير وهو نائب رئيس مجلس التنمية والإصلاح وتم البدء في رسم خطة العمل وخطة زمنية لخروج هذا المشروع في مراحله الأولى.

وقال المدالج «تكلماً عن آلية ربط النقل ما بين المنطقة الشمالية ودول المنطقة ومحورها المطار وإنشاء مخطط هيكلية تنطلي للذولة». وأضاف أنه تم تكليف إحدى الشركات الحكومية الصينية بدراسة وتجميع المعلومات، مؤكداً أن خيارات الشراكة مع الصين مفتوحة. ونفى المدالج ما تردد عن تشكيل صندوق مشترك مع الصين بقيمة 10 مليارات دولار لتمويل جزء من المشروع.

وقال «قمنا بتعيين بنك الصين للتنمية الذي تعادل موجوداته ضعف موجودات البنك الدولي كمستشار للمهندسة المالية والاستثمارية للمنطقة

الأمن العالمي: معبرا عالميا استراتيجيا للتجارة الدولية وهي فرصة لتدعيم شركات جديدة (مثال: الصين، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية).

تعزيز التكامل الاقتصادي والاتصال وتحقيق الفرص بين دول الخليج الشمالية ودول مجلس التعاون الخليجي (مثال: شبكة السكك الحديدية لدول مجلس التعاون الخليجي)، بالإضافة لكونها المنطقة الحيوية لتزويد دول الجوار بالخدمات اللازمة لإعادة الإعمار وتحقيق خطط التنمية المستدامة.

عن المنطقة الشمالية الاقتصادية

يشمل مشروع الشمال الاقتصادية والصينية و5 جزر هي: بوبيان، فيلكا، وربة، مسكان، وعوثة، باجمالي مساحة 1655 كلم2 من الاراضي بحيث ستجمع بين المدن الاقتصادية والسكنية واللوجستية والصحية والتعليمية والترفيهية المختلفة، ومساحات ذات جودة معيشية عالية ومحميات طبيعية، تهدف المنطقة الى خلق مورد مالي جديد للدولة، فضلا عن انتعاش الاقتصاد الوطني وتوفير فرص العمل للمواطنين في القطاع الخاص مما يخفف

على كاهل الدولة هذا العبء، فمن اهداف المنطقة الشمالية الاقتصادية اجتذاب رأس المال الخاص المحلي والاجنبي وتوظيفه داخل البلاد في أنشطة استثمارية متعددة ومختلفة لخلق موارد اقتصادية للدولة، هذا فضلا عن تنشيط المدخرات المحلية واستغلال المواد الأولية المتاحة وإيجاد فرص عمل جديدة لليد العاملة ورفع مهارتها وتنشيط قطاعات الخدمات والنقل والموانئ والتأمين وجميع اوجه النشاط الاقتصادي والمالي، كذلك يهدف

معبرا عالميا استراتيجيا للتجارة الدولية وهي فرصة لتدعيم شركات جديدة (مثال: الصين، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية).

الدوافع لإنشاء المنطقة الشمالية الاقتصادية

يعتبر إنشاء المنطقة الشمالية الاقتصادية، احد اهم المشروعات الاستراتيجية في الكويت والمنطقة، فإن اقامة مشروعات اقتصادية كبرى في

الشمال من قبل الشركات الاجنبية، يجعل المنطقة تتمتع بحماية خاصة، المنطقة الشمالية تمثل غطاء أمنيا للكويت.

يعتبر إنشاء المنطقة الشمالية الاقتصادية، احد اهم المشروعات الاستراتيجية في الكويت والمنطقة، فإن اقامة مشروعات اقتصادية كبرى في

نموذج المنطقة الشمالية الاقتصادية:

مشروع المنطقة الشمالية الاقتصادية الطموح ومالطا التي تحقق 20 مليارا ناتجا قوميا في مساحة لا تتجاوز ثلاثمائة كيلومتر مربع.

تتسم المنطقة الشمالية الاقتصادية بطابع حديث وعالمي، وبالقابلية المعيشية ويتم تصميم المدن بطريقة تجعلها سهلة المشي فيها كما ان التركيز سينصب بشكل خاص على جودة التعليم والسكن والرعاية الصحية، وتتمتع المنطقة بتصميم متفرد، ليكون صديقا للبيئة ومتطورا تكنولوجيا ويهدف كذلك لتحقيق معايير رفيعة في التصميم الحضاري والمعلم البارزة مع الحفاظ على الهوية الفريدة التي يتميز بها التراث الثقافي الكويتي.

بناء على الدراسات المبدئية يتكون مشروع الشمال من 42 مشروعا

يعتبر المشروع نموذجا فريدا من حيث تحقيقه للمتطلبات الحوكمة ونماذج المدن الاقتصادية الخاصة وفي نفس الوقت توافقه مع الدستور الكويتي، فهي منطقة مستقلة اداريا تتمتع بسلطة تنظيمية مستقلة، وتخضع كلياً لسيادة دولة الكويت وبمستورها، يعتبر هذا النموذج الاقتصادي في الإدارة والحوكمة الجزء الأهم من نجاح المنطقة الشمالية الاقتصادية، ويجب ان تعمل المنطقة الشمالية الاقتصادية وفق أنظمة أعمال ميسرة لجذب استثمارات القطاع الخاص والاستثمارات الدولية، يطمح المشروع لتحقيق ترتيب مرتفع مقارنة بنماذج ناجحة مماثلة مثل سنغافورة التي تحقق سنويا ناتجا قوميا يتعدى 350 مليار دولار، وتشكل مساحتها نصف مساحة

يعتبر المشروع نموذجا فريدا من حيث تحقيقه للمتطلبات الحوكمة ونماذج المدن الاقتصادية الخاصة وفي نفس الوقت توافقه مع الدستور الكويتي، فهي منطقة مستقلة اداريا تتمتع بسلطة تنظيمية مستقلة، وتخضع كلياً لسيادة دولة الكويت وبمستورها، يعتبر هذا النموذج الاقتصادي في الإدارة والحوكمة الجزء الأهم من نجاح المنطقة الشمالية الاقتصادية، ويجب ان تعمل المنطقة الشمالية الاقتصادية وفق أنظمة أعمال ميسرة لجذب استثمارات القطاع الخاص والاستثمارات الدولية، يطمح المشروع لتحقيق ترتيب مرتفع مقارنة بنماذج ناجحة مماثلة مثل سنغافورة التي تحقق سنويا ناتجا قوميا يتعدى 350 مليار دولار، وتشكل مساحتها نصف مساحة



شكر وتقدير

«لَا يَشْكُرُ اللَّهُ مَنْ لَا يَشْكُرُ النَّاسَ»

يشرفني أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير والامتنان

لأهالي الدائرة الثانية

الذين قدموا لي كل العون والدعم والتشجيع

أثناء حملتنا الانتخابية ..

مؤكداً أنني سأبقى دائماً في

خدمة الكويت والمواطن الكويتي

من أي موقع وبكل طريقة ممكنة .. وسأواصل العمل معكم ..

وموعدنا قريب في الاستحقاقات القادمة ..

مقدراً الثقة الغالية لكل من شرفنا بصوته في الانتخابات ..

كما أتقدم بالشكر والتقدير لفريق الحملة الانتخابية

الذين لم يدخروا جهداً في إدارة الحملة بكل إخلاص وتفان ومحبة ..

والله ولي التوفيق ..

أخوكم المهندس أحمد محمد الحمد